

الإمارات تدعم مقترحاً أممياً لتشكيل فريق توجيهي رفيع لليبيا





أكدت دولة الإمارات دعمها للمقترح الذي طرحه المبعوث الأممي الخاص إلى ليبيا، عبد الله باتيلي، بشأن الفريق التوجيهي رفيع المستوى لليبيا، معربة عن أملها أن يحقق هذا المقترح الغايات المرجوة والتوافق الذي ينشده الليبيون.

وأكدت الإمارات، في بيان ألقاه محمد أبوشهاب، نائب المندوبة الدائمة للدولة لدى الأمم المتحدة خلال جلسة مجلس الأمن، أمس الاثنين، أن نجاح هذه الخطوات وعكسها على أرض الواقع يتطلب دعماً جماعياً من قبل المجتمع الدولي بعيداً عن التجاذبات الجيوسياسية، ويقتضي كذلك تعاوناً ليبيا غير محدود.

وقالت الإمارات، في البيان «مرت اثنا عشر عاماً على ذكرى السابع عشر من فبراير، والتي شكلت فرصة للتحول والانتقال لمرحلة جديدة من تاريخ ليبيا، ولكن للأسف قابلها انقسامات وتحالفات معقدة وخصام أهلي حاد ألقى بظلاله على الشعب الليبي. وعليه، تعد هذه الذكرى فرصة هامة لاستذكّار ما مر به هذا البلد العربي الشقيق من الآم وعثرات، والاستفادة من العبر والتجارب لطى صفحة الماضي وإعلاء المصلحة الوطنية فوق أية اعتبارات». وأضافت «لقد كانت ليبيا قاب قوسين أو أدنى من إجراء الانتخابات، ولكن لأسباب لا تخفى عليكم تم تأجيل موعدها، فدخلت الأطراف المعنية في مشاورات متتابعة للتوصل إلى توافق بشأن القاعدة الدستورية، والتي بدأت الصولات والجولات بشأنها تطول وتكرر، وتأخذ منحى لا يخدم المصلحة العليا للشعب الليبي». وأكد البيان أنه «لا سبيل للخروج من هذا المأزق السياسي، غير التكاتف معاً ودعم مساعي باتيلي في تمكين الليبيين للتوصل إلى تسوية سياسية يتولون زمامها، وبما يفضي لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية متزامنة هذا العام، ترضى بها جميع الأطراف الليبية، وتقود لحكومة موحدة». كما أكد تضامن دولة الإمارات مع الشعب الليبي ودعمه في مساعيه للعيش في بلد آمن ومزدهر وزاخر بالفرص، ولبناء مستقبل يعمه السلم والرخاء.

وكان باتيلي أعلن عن مبادرة لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في البلاد خلال عام 2023، بما يتضمن تشكيل لجنة جديدة لإعداد الإطار الدستوري والقانوني للانتخابات، واعتماد مدونة سلوك لكل المرشحين. وأضاف «قررت أن أطلق

مبادرة لتنظيم وعقد الانتخابات التشريعية والرئاسية في عام 2023، سأقوم بإنشاء لجنة توجيهية رفيعة المستوى لليبيا، هذه الآلية المقترحة ستجمع كل أصحاب المصلحة الليبيين المعنيين، بمن فيهم ممثلو المؤسسات السياسية وأهم الشخصيات السياسية والقادة القبليون ومنظمات المجتمع المدني والأطراف الأمنية والنساء والشباب. وإضافة إلى تيسير اعتماد إطار قانوني وخريطة طريق محددة، وجدول زمني لعقد انتخابات 2023، ستوفر اللجنة المقترحة منصة لتعزيز توافق الآراء حول المسائل ذات الصلة، مثل أمن الانتخابات، واعتماد مدونة سلوك لكل المرشحين.

وأشار إلى أن البعثة الأممية تسعى إلى تيسير حوار مع ممثلي المجموعات المسلحة، في الأسابيع المقبلة.

وقال باتيلي: إن العملية السياسية في ليبيا لا تزال تراوح مكانها، ولا تلبي تطلعات الليبيين الذين يسعون إلى تجديد مؤسساتهم، وانتخاب ممثليهم في السلطة، مشيراً إلى أن الليبيين لم يعد لهم صبر، ويشككون في رغبة الأطراف السياسية الحالية في إجراء الانتخابات خلال عام 2023.

وتابع: لقد ترأست اجتماعات في السابع من فبراير/ شباط الجاري، استمرت ليومين، في مصر، بحضور ممثلين من السودان وتشاد، وقد طور المشاركون ووافقوا على آلية التنسيق المشترك وتبادل المعلومات بين الدول الثلاث، (وسحب المرتزقة والمقاتلين الأجانب). (وكالات)